إستراتيجية الفوضى "البناءة": مشروع أمريكي لبناء شرق أوسط جديد

البروفيسور رباحي أمينة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03

الملخص

يشهد العالم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، تميزت بالتوتر في مركز القيادة في النظام العالمي وتعاظم قوى الصين وعودة روسيا للعب دورها التقليدي، بالإضافة لقوى إقليمية وجهوية في الشرق الأوسط التي أضحت تهدد المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة وحليفها الكيان الصهيوني في المنطقة. سعت الولايات المتحدة لتطوير سياسات ملائمة لإعادة تشكيل شرق أوسط جديد ووضع حكومات مؤيدة لها في المنطقة تحت غطاء نشر الديمقراطية و محاربة الفساد والإرهاب. من منظور الولايات المتحدة السيطرة على الشرق الأوسط يسمح لها بالتحكم في العالم. والإبقاء على التفوق الاستراتيجي للكيان الصهيوني كحليف يخدم مصالحها لضمان أمنهم الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط الكبير، الفوضى الخلاقة، الإصلاح السياسي، حدود الدم، الدمقرطة، محاربة الاستبداد.

المقدمة

تعتبر الولايات المتحدة الشرق الأوسط منطقة تسمح لها بالتحكم في العالم لكونها تمثل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة. ويتفق هنا كل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في الناتو على منع أية قوة إقليمية أو جهوية داخل المنطقة، وهذا ما نلاحظه في سياستهما في العراق وإيران.

أثناء فترة الحرب الباردة كان الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هو تأمين تدفق النفط، لذا قدمت الدعم الكبير للحكومات الحليفة في المنطقة كمصر والسعودية وتركيا لتحد من التوسع السوفياتي في المنطقة.

فالمنطقة العربية بسبب أهميتها الإستراتيجية كانت دائما عرضة للاختراق بدرجة عالية. حافظ النفط على أهميته كهدف استراتيجي، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت الظروف مواتية لتوسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وعملت إدارة بوش على إعادة تشكيل بلدان الشرق الأوسط والتوسيع الجوهري للوجود الأمريكي، بما يخدم مصالحها ومصالح حليفها الكيان الصهيوني.

ولذا عملت الإدارة الأمريكية على إحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط باستخدام قوتها لإنشاء حكومات مؤيدة لها في المنطقة. والتركيز على مسألة التغيير هو شأن مطلوب، لأنه في نظر الولايات المتحدة سيساعد في تطوير السياسات الملائمة لمواجهة التحديات.

في هذا المقال، لا نهمل الحراك الداخلي وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الشعوب العربية، لأن إستراتيجية الفوضى الخلاقة تنطلق من بيئة مواتية للانفجار الداخلي.

سنأخذ بتحليل الباحث "بهجت قرني" حول التفاعل بين الداخل والخارج لدراسة التغيير في الشرق الأوسط، إذ يقول: «النظر إلى المنطقة بوصفها نظاما فرعيا من النظام الدولي، وكما يفهم من نعت «الفرعي»، ينظر إلى المنطقة على أنها جزء من بيئة دولية أوسع، إنما بدون إنكار سماتها المميزة التي تميز حركياتها الخاصة لتحليل مفهومي جيد، ولنظرة ممتدة إلى المعمار الكلي للسياسة الدولية».[1]

أولا: التحولات الإستراتيجية الدولية بعد الحرب الباردة

مع انهيار الشيوعية أصبحت الديمقراطية الليبرالية إحدى أهم القيم الأساسية وأبرزها للمنظومة القيمية لنظام ما بعد الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة. والحداثة ترتبط بامتلاك المجتمع للقيم الديمقراطية، وحرية التعبير والاعتقاد والتعددية السياسية.

وتتضح رغبة الولايات المتحدة في توسيع نشر الديمقراطية في خطابات بوش الأب وكلينتون وبوش جنيور، وفي تشديد "وارن كريستفور" "Warren Christopher"على ضرورة دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولعل كتاب "صامويل هنتغتون" «الموجة الثالثة الدمقرطة في نهاية القرن العشرين».[2] يركز على عملية التحول الديمقراطي ويتمثل في إرادة الشعب (المصدر) و إرث مشترك (الهدف).

كما أكد مستشار الرئيس كلينتون "أنطوني ليك" "Anthony Lake"بجامعة جونز هوكنس بواشنطن في سبتمبر 1993م، من خلال إستراتيجية التوسيع Strategy of Enlargement على نشر الديمقراطية على أساس:

1. تشجيع الديمقراطيات واقتصاديات السوق وتعزيزها.
2. دعم مجموعة الديمقراطيات الكبرى.
3. مواجهة أي عدوان من أية دولة معادية للديمقراطية وحرية السوق.[3]

إن شعار الديمقراطية الليبرالية يحمل في طياته الوازع الديني في إدارة وتسيير السياسة الأمريكية الخارجية وتسييرها من خلال رعاية المبادئ الأخلاقية واحترام الحريات العامة كحرية الفكر، حرية التعبير، تحقيق السعادة والرفاهية. وهذا ما يمكن وصفه بالولسونية الجديدة، من خلال نشر وتوسيع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في عام 1996م، أعلن السيناتور "جيسي هلمز" "Jess Helms": «نحن نشكل النقطة المركزية، ويجب أن نحافظ على هذا الموقع... فعلى الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة مشعل الحق والقوة أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا، كي تكون النموذج لجميع الشعوب».[4]

ولعل أبرز مروج للفكر الديمقراطي الليبرالي بعد الحرب الباردة "فرنسيس فوكوياما" "Fukuyama". الذي اعتبر انتصار الديمقراطية الليبرالية في شتى أنحاء العالم أسمى التطور العقّدي للجنس البشري أي نهاية التاريخ، أي نقطة النهاية للتطور الإيديولوجي للبشرية وتعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية على مستوى العالم، باعتبارها شكلا نهائيا للحكومة الإنسانية[5]، حيث أكد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقال: «لقد طرحت قبل ما يزيد على عشر سنوات نظرية مفادها أننا وصلنا إلى «نهاية التاريخ»: هذا لا يعني أن أحداث التاريخ ستتوقف، ولكنه يعني أن التاريخ باعتباره تطورا للمجتمعات الإنسانية من خلال أشكال مختلفة من الحكومات قد بلغ ذروته بالديمقراطية الليبرالية الحديثة والرأسمالية

التي توجه السوق. ومازلت أعتقد بصحة هذه الفرضية رغم الأحداث التي وقعت منذ 11 سبتمبر: ستبقى الحداثة، كما تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات المتطورة الأخرى، القوة المهيمنة على سياسات العالم، وستستمر المؤسسات التي تجسد المبادئ الأساسية للحرية والمساواة في الانتشار حول العالم».[6]

دمقرطة ولبرلة العالم Liberalisation of the World يتطلب توفير ميكانيزم الحرية، حيث يعد البوابة الرئيسة للاتجاه صوب الديمقراطية ونشرها.

مرحلة جديدة يشهد فيها العالم اهتزازا في مركز القيادة الأول في النظام العالمي، مع تعاظم قوة الصين، وسباق التسلح النووي والتقليدي، وعودة روسيا إلى لعب دورها التقليدي على الساحة الدولية، ومطالبة فرنسا وروسيا والصين ببناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومواصلة العمليات الإرهابية، لذا سعت الولايات المتحدة إلى إصلاح تدابير الأمن الداخلي وأجهزة المخابرات الأمريكية وتطبيقها خارج أراضيها.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001م- التي شهدتها الولايات المتحدة- قطيعة بين مرحلتين في الوضع العالمي، تتداخل وتتشابك عناصر الاتصال بينهما مع عناصر القطيعة. مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة، وشهد العالم بذلك تحولات كبرى منها تفرد الولايات المتحدة بالزعامة وقيادة النظام الدولي ذي القطب الواحد، الذي يخوض حربا تجند وتعبأ فيها شعوب وأمم لكي تقف في خطوط إستراتيجية لإلحاقها وإتباعها بالغرب الرأسمالي أمنيا، سياسيا، واقتصاديا، كما التزمت معظم الدول العربية* بمنطق السلام الأمريكي الصهيوني المرتبط أيضا بسياسة النظام الدولي الجديد، وفرض الديمقراطية شرطا لأي تفاوض يستوجب إصلاحات سياسية وثقافية كمشاريع في الوطن العربي.

ويرى "جيمس روزنو" "Rosenau" و"يال فرغسون"[7]"Ferguson" بأن أحداث 11 سبتمبر 2001م لم تغير جوهريا بنى السياسة العالمية وقاعدتها، رغم عالمية الإرهاب التي يمكن أن تفسر على أنها تحول «براديغمي»، إذ إن الإرهاب يتعدى الفوضى بين الدول القومية، والقوة العظمى الأمريكية في إطار الواقعية غير المؤهلة لمواجهة الفوضى الجديدة.

وإذا كان فرنسيس فوكاياما يقلل من أهمية أحداث 11 سبتمبر 2001م، إذ يعتبر الهجمات حركة ارتدادية يائسة ضد العالم الحديث[8]، فإنه يلفت النظر إلى الحاجة الملحة للتحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة.

فإستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002م لم تكن محددة جغرافيا أو زمنيا أو سياسيا، فمن الناحية الجغرافية تم إعداد إستراتيجية الأمن القومي إزاء ظرف دولي وأمريكي للتعامل مع خطر برز من منطقة العالم العربي والإسلامي، على أساس أن كل الفاعلين في الهجمات من دول عربية، ولكنها لم تعلن استهداف العالم العربي والإسلامي فحسب، فقد تضمنت الإستراتيجية مجموعة من المبادئ لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية وسياسات الأمن القومي على مستوى العالم ككل.

ويرى "برجنسكي" "BRIZEZINSKI" بأن العالم مقبل على مشاكل من نوع آخر، قد تؤدي إلى استعمال القوة، مثل مشاكل البيئة، نقص الموارد الطبيعية، المشاكل الاقتصادية الأخرى (البطالة، التضخم، تقلص الأسواق، ضعف القدرة الشرائية للمجتمعات والمديونية).

وقد عمد بعض الباحثين بالتركيز على مصادر التهديد لدراسة النظام العالمي الجديد، خاصة الجنوب بوصفه مصدرا لمثل هذه التهديدات لاستمرار ظاهرة الصراعات في دول العالم الثالث واستمرار تسليح هذه الدول. ويضيف "غالبريث" أن الفقر مصدرا رئيسا للفوضى العالمية، وهو السبب المباشر في زيادة الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وما يرتبط بها من توترات سياسية واجتماعية في الشمال.

وقد عارض بريجنسكي هذا الاتجاه بقوله «بأنه لا يوجد نظام عالم جديد من حولنا، ونشأة هذا النظام قد تستغرق عشرات السنين.» إن العالم يعيش الفوضى البناءة أو الخلاقة Creative Anarchy، حيث على الدول الغربية القيام بخلق الفوضى في تلك الدول المستقرة والتي تتسم بالديكتاتورية، ثم بعدها يقوم الغرب بنشر القيم الخلاقة كالديمقراطية وبمفهوم متطور محاربة الطغيان.

ويمكن إبراز أهم مؤشرات احتمال قيام نظام عالمي جديد في ما يلي:

1. انتشار الديمقراطية الليبرالية لكونها الإيديولوجية العالمية المسيطرة بعد انهيار الشمولية الشيوعية بوصفها إيديولوجية منافسة.
2. انتشار مبادئ حقوق الإنسان.
3. محاولة حل المشاكل العالقة بطريقة جماعية عن طريق المؤتمرات العالمية.
4. عولمة الاقتصاد، الذي يطرح الكثير من المشاكل أمام الدولة القطرية.
5. التكنولوجية والإعلام العالمي (تعقد شبكة الاتصالات، الانترنت)
6. انتشار الثقافة الاستهلاكية.

إلا أن هذا الاتجاه غير منطقي لأن بناء نظام عالمي جديد يجب أن تشارك فيه جميع الدول. وفرضه بهذه الطريقة - وكأنه مسلمة - هو أسلوب جديد من أساليب الدول الغربية للسيطرة على الجنوب.

وتركيز الدول الغربية على التهديدات التي تأتي من الجنوب ما هو إلا محاولة لخلق الخطر الخارجي، الذي من دونه لا تستطيع هذه الدول جمع شتات مجتمعاتها الموشكة على الانفجار الداخلي، وأخص بالذكر الولايات المتحدة، الدولة التي تستمر في ظل الأزمات والأخطار الخارجية.

ثانيا: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط:

يمكن تلخيص مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة في أربع نقاط:

1. تعميم العولمة بالنمط الأمريكي، وتعتبر الولايات المتحدة أن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تسمح لها بالتحكم في العالم، لكونها تمثل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة؛
2. تأمين منابع الطاقة؛
3. منع أية قوة منافسة، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن السيطرة على منطقة الشرق

الأوسط تسمح لها بالتحكم في العالم، لكونها تمثل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة. وتتفق هنا كل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في الناتو على منع أية قوة إقليمية أو جهوية داخل المنطقة، وهذا ما نلاحظه في سياستهما في العراق وإيران؛

4. مساندة الكيان الصهيوني والإبقاء على التفوق الاستراتيجي للكيان الصهيوني بوصفه حليفا يخدم مصالحها لضمان أمنهم الاقتصادي. فالهدف المبادرة الأطلسية المتوسطية مثلا لضمان أمنه واستقراره.

ثالثا: أحداث 11 سبتمبر 2001 ومحاربة الإرهاب

بعد 11 سبتمبر وجدت الحاجة الأمريكية إلى سياسة أمنية جديدة من خلال تقنين ثلاث وثائق نشرت في عام 2002م وهي «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» و «الإستراتيجية القومية لأمن الوطن» و «الإستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل».

يرى "كيسنجر" أنه: «لأول مرة منذ نصف قرن أدى هذا الوضع إلى عدم مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خصما استراتيجيا أو أي بلد وحيد أو متحالف، يستطيع أن يصبح كذلك خلال العقد المقبل».[9] كما أن هذه الدول الكبرى لم تعد تنظر إلى بعضها، على أنها تشكل تهديدات إستراتيجية، بل أصبحوا يرون أن الخطر الذي يتعرضون له جميعا لا يأتي عبر الحدود، وإنما من الخلايا الإرهابية المزروعة داخل بلدانهم. وهذا في حد ذاته تحول في الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تميل إلى الانفرادية، وتتسم علاقتها مع الدول الأوروبية بالتوتر بسبب برنامج الدرع الصاروخي، وبرتوكول «كيوتو» للبيئة.

تمركز التفكير حول كيف يمكن للولايات المتحدة أولا استخدام القوة لهزيمة الإرهابيين والأنظمة التي ترعاهم؟ وثانيا حول سبل تكييف القوات الأمريكية لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام القوة المطلوبة.

فشن الحرب على الإرهاب لا يقتصر على منفذي الهجمات ضد الولايات المتحدة، وأن يكون نطاق العمليات العسكرية محدودا بأفغانستان فحسب، بل بشنها على الإرهابيين ورعاتهم في مختلف أنحاء العالم.

وحسب "ديك تشيني"، «سينظر إلى أي نظام يأوي إرهابيين أو يدعمهم على أنه معاد للولايات المتحدة». كما أعلن الرئيس بوش جنيور في جانفي 2002م أن «على جميع الأمم أن تعلم: أن أمريكا ستفعل كل ما هو ضروري لضمان أمنها، فلن تسمح الولايات المتحدة لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميرا».[10]

فامتلاك قدرات عسكرية معينة يمكن أن يبرر مهاجمة أصحابها، حيث يتم الإجابة عن السؤال التالي: «ما هي الإجراءات التي يتعين على دولة ما أو مجموعة من الدول اتخاذها، إذا علمت من مصدر موثوق بأن عددا من البلدان التي لديها نيات عدوانية تجاهها وتجاه الدول المجاورة لها تسير حثيثا نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل؟»

والإجابة عن هذا السؤال موجودة في ما تسميه إستراتيجية أسلحة الأمن القومي الجديدة «الحرب الاستباقية»، أي استخدام القوة استباقا لخطر امتلاك دول معادية أو مجموعة إرهابية أسلحة الدمار الشامل.

والسؤال الذي طرحه فرنسيس فوكوياما يدور حول فيما إذا كانت عقيدة بوش ستطبق ثانية في المستقبل، ولكن الأهم هل الولايات المتحدة مستعدة للتدخل ثانية انفراديا لإسقاط النظام في دولة مارقة تنشر السلاح النووي، وأن تنجح ثانية في ممارسة بناء الدولة الأمة؟[11]

رابعا: من محاربة الإرهاب إلى محاربة الاستبداد

بالنظر إلى السلوك الأمريكي، من خلال إستراتيجية محاربة الاستبداد لسنة 2005م، التي ترتبط على المستوى التطبيقي بالعالم الإسلامي والشرق الأوسط، ومتابعة المسؤولين الأمريكيين تشير إلى تركز حالة الطغيان بالدول العربية والإسلامية بالأساس. وغالبية أنظمة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ينطبق عليها أحد الأوصاف الثلاثة: إرهابية، أو راعية للإرهاب، أو استبدادية. وعليه سيخضع العالم الإسلامي لرؤيتين هما: مواجهة الإرهاب ومواجهة الاستبداد، وستكون العلاقة بينهما في حالة ديناميكية دائمة، حيث سيتم استغلال حالة الضعف في دول الاستبداد من أجل إحكام الخناق على الدول الإرهابية واستخدام الحلفاء من أجل تطويق الأعداء.

كما أن مفهوم محاربة الاستبداد يوسع خيارات الإدارة الأمريكية، بينما الدول المارقة مقصورا على أربع دول، فإذا ارتبط الإرهاب بالشبكات الإرهابية وبنظامين محددين (العراق وأفغانستان) أو الدول الراعية للإرهاب (إيران والسودان)، فإن مفهوم الاستبداد يتضمن دولا وصفت بأنها صديقة وحليفة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وأكد "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الأمريكي السابق على أهمية التأثير في الأحداث لخلق بيئة إستراتيجية مواتية، قبل أن تصبح التحديات الخارجية أكثر خطرا، وضرورة تصميم إستراتيجية تقوم على توقع المفاجآت والاستعداد للتعامل مع أوضاع عدم اليقين الاستراتيجي. وعليه تتأسس نظرية الفوضى الخلاَّقة نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب، حسب مبدأ "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي السابق القائل «إذا قمت بتهديمه، تصبح مالكه If you break it, you will own it» ما يعني أن الفكر الاستراتيجي الأميركي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلاَّ بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مهمة أميركا في بناء العالم الجديد.

إن برنامج الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يسعى إجمالا لإضعاف الدول، ليقود نوعا من الحروب الأهلية، وحتى إشعالها محليا أو إقليميا، وإسقاطها في الانتماءات المرتكزة على الهويات المحلية والإقليمية، أو على القبلية والطائفية الدينية. وستكون المسألة على شكل البلقنة أو اللبننة.

وفي نظر"آلان جوكس" أن حرب العراق حرب خاطفة غير متكافئة، ويمكن وصفها إما بحرب تحريرية ديمقراطية، وإما بحملة تأديبية ضد مشروع عدواني، وإما بحرب اجتياح اقتناصية مباشرة للشرق الأوسط ومن أجل وضع اليد على نفط العراق.[12]

ورغم أن الأهداف الثلاثة متناقضة فقد تم التعبير عنها من قبل الحكومة الأمريكية، مما يطرح مشكلتين نظريتين جديدتين على التحليل الاستراتيجي: هل يمكن خسارة حرب بلا هدف ثابت؟ هل يمكن لحرب بلا هدف ثابت أن تنتهي؟

خامسا: مشاريع الإصلاح السياسي والشرق الأوسط الكبير

تعتبر الولايات المتحدة الشرق الأوسط منطقة تسمح لها بالتحكم في العالم لكونها تمثل المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة. ويتفق هنا كل من

الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في الناتو على منع أية قوة إقليمية أو جهوية داخل المنطقة، وهذا ما نلاحظه في سياستهما في العراق وإيران. والإبقاء على التفوق الاستراتيجي للكيان الصهيوني كحليف يخدم مصالحها لضمان أمنهم الاقتصادي.

وبالنظر إلى سلسلة المشاريع الإصلاحية التي طرحت على المنطقة العربية وأبرزها مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية، التي لها نظرة جغرافية شاملة وليس تجزيئية للمنطقة، وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي خلفيات الحقيقية من مبادرة الشرق الأوسط الكبير؟ ما هو فحوى إستراتيجية الفوضى الخلاقة؟ ما هي تداعياتها على المنطقة العربية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة المطروحة نعتمد الفرضيات التالية:

1. إذا ما تمت الاستجابة للمبادرة لإعادة تشكيل للبنية الاجتماعية العربية خاصة في محورها الاجتماعي والتعليمي، سيؤدي إلى طمس الهوية العربية والإسلامية.
2. كلما زاد تطبيق إستراتيجية الفوضى الخلاقة، كلما أدى ذلك إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط.

وعليه، تقدمت الولايات المتحدة بعدة مبادرات لفرض الإصلاح في الوطن العربي، وإن كانت كل مشاريعها تنطلق من ثلاثية مغرية هي:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد؛
- بناء مجتمع المعرفة؛
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وهي أمور لا يختلف عليها احد، أكدت عليها مبادرة كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي أعلن في 12 ديسمبر سنة 2002 عن مشروع سماه مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، ولقد ظهرت هذه المبادرة في خضم تحولات سياسية وعسكرية واقتصادية عرفها العالم، مما يؤكد على أقلمة الإستراتيجية الأمريكية مع الوضع الراهن.

إن هذه المبادرة ما هي إلا تعبير عن حرص الإدارة الأمريكية على فرض تواجدها في منطقة الشرق الأوسط لما لها من أهمية جيو إستراتيجية، وهذا ما أكده علماء السياسة والعسكريون، فإذا أردت أن تفرض وجودك على دول العالم ما عليك إلا السيطرة على الشرق الأوسط الذي يمثل قلب العالم، لذلك نفهم لماذا كثرت وتنوعت المشاريع والمبادرات الخاصة بالمنطقة وهذا منذ مطلع القرن العشرين، فمشروع كولن باول يعتبر حلقة من حلقات المشاريع التي طرحت من قبل، حيث قدم وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كولن باول مبادرة للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وقدرت قيمة هذا المشروع بـ 90 مليون دولار.[13]

وبشكل عام يتأثر مشروع الشرق الأوسطي الكبير الذي أقرته وثيقة إسطنبول للحوار المتوسطي للناتو بتاريخ 7 فيفري 2004 بعاملين: الأول: مدى التوافق داخل الحلف الأطلسي نفسه بين الجناح الأمريكي والجناح الأوروبي. والثاني: مدى استجابة دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية للتعاون مع حلف الناتو في ضوء تاريخه القديم والحديث.

وقد عبرت مصر والسعودية وسوريا عن رفضها للإصلاح من الخارج واعتبرته تعدي على الخصوصية الدينية والثقافية للشعوب العربية، وطالبت عدم فرض نموذج معين وتجنب ما يتعارض مع الثقافة الذاتية والتقاليد العربية.

سادسا: محتوى إستراتيجية الفوضى الخلاقة

وجدت هذه النظرية ديناميكاتها الفعلية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وهي تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدّد الأمن القومي الأميركي في كل لحظة. مما يطرح مشكلتين نظريتين جديدتين على التحليل الإستراتيجي: هل يمكن خسارة حرب بلا هدف ثابت؟ وهل يمكن لحرب بلا هدف ثابت أن تنتهي؟

ولكي تأخذ هذه الإستراتيجية مسارها التطبيقي، عكف الكثير من منظِّري ومفكِّري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب. ولعلَّ نظرية

"الفوضى الخَلاَّقة" التي شكَّلت إحدى أهم وأبرز منجزات هؤلاء، إنما تعني في حقيقتها السعي الإستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكِّل مصادر تهديد لأمن ومصالح أميركا في العالم.

إن الفوضى الخلاقة أو البناءة، مصطلح أدرجته الإدارة الأمريكية وأعلنتها "كوندوليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في حديث لها أدلت به إلى صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية في شهر أفريل 2005، عندما قيل لها إن التفاعلات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط لا تترك مجالا آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، لم تتردد في أن تقول إن الوضع الحالي «ليس مستقرا»، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع «الفوضى الخلاّقة» التي ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا.

وبالتالي فقد كان تعبير «الفوضى البناءة» الذي صمم في معهد (أميركان انتربرايز American entreprise) الذي يعتبر قلعة المحافظين الجدد، والمهتم بصياغة المشاريع السياسية للشرق الأوسط، يلخص إستراتيجية كاملة أعدت للمنطقة العربية، تهدف إلى إجراء «حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية» تفرض بالقوة. وحسب "مايكل ليدن"، العضو البارز في المعهد، فإن «التدمير البناء هو، صفتنا المركزية»، وبالتالي فإن «الوقت قد حان لكي تصدر الثورة الاجتماعية»، من أجل إعادة صياغة المنطقة العربية عبر تغيير ليس النظم فقط، بل والجغرافية السياسية كذلك، انطلاقاً من رؤية خاصة تقود إلى «تصميم جديد لبناء مختلف».

وتستند هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي خصوصاً "برنارد لويس" "Bernard Lewis" هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش سوية في كيانات دويلاتية وطنية، وإذا كان الشعار هو «قضية الديمقراطية» المرتبطة بمصالح أميركا، فإن تحقيقها كما يفترض، يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفية في إطار تلك الإستراتيجية. بحيث أن التنوع الطائفي والديني والإثني الذي يسكن المنطقة العربية، يصبح في حالة تناقض مستحكمة، الأمر

الذي يفرض أن يتشكل كل دين وكل طائفة وإثنية في تشكيل سياسي خاص، حسب وضع كل دولة عربية قائمة، وهنا يتحول التنوع إلى كارثة. وتكون الديمقراطية هي منتِج «التدمير الخلاق». وبما أن الشرق الأوسط الجديد المتشكل على التنوع والطائفية فإن الديمقراطية البديلة هي التوافقية حسب نظرية المفكر الهولندي "أرنت ليبهارت" "Arend Lijphart".

فنشر الديمقراطية، كان الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكية خلال احتلال العراق، استناداً إلى «نظرية الدومينو» التي تعني تدحرج النظم واحدة بعد الأخرى، انطلاقاً من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق وإعادة رسم الجغرافية السياسية التي تشكلت منذ الحرب العالمية الأولى.

في تعريف آخر للفوضى البناءة في الإطار الشرق أوسطي بأنها «مصطلحٌ أطلقه نظرياً اليمين السياسي الأميركي تجاه مسارات التغيير في الشرق الأوسط، ومفاده أن هذه المجتمعات، وتلك القريبة منها في المنطقة، هي مجتمعات راكدة سياسياً. ولكي يتحرك ركودها، لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير، وفي ظنهم، أنه تغيير نحو الأفضل، أو ربما كان تغييراً من أجل التغيير فحسب».

ويذهب "بهجت قرني" في مساهمته في كتاب مشترك حول الشرق الأوسط أن المنطقة العربية تبدو من ظاهر الأمور في حالة ركود، فإلى غاية 2010، ليس هناك الكثير من التغيير في القيادات السياسية العليا، البشير، مبارك، بن علي، والقذافي، وعائلة الأسد، حيث يوصف عملية التوريث في النظام الجمهوري بتعبير «الجملكة» المنحوت من لفظتي «الجمهورية» و «مملكة».[14]

كذلك يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن خلق حالة من الفوضى واللاإستقرار سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية. إنه العلاج بالصدمة. وهذه الخطة تفترض أن المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التي ولّدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبية.

لذا تركز هذه الإستراتيجية على التغييرات على مستوى المجتمعات، وان المنطقة تمر بعملية تحول عميق بفضل التطور التكنولوجي العالمي، وستكون وسائل التواصل الاجتماعي متنفس للمعارضة لتوجيه الشباب لضرورة التغيير.

ومن جهة ثانية الأنظمة العربية الراكدة تفرض رقابة على كل المجالات إلا مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل التكنولوجيا الخارقة لسيادة الدول العربية. فبرغم استبداد الأنظمة إلا أن قبضتها تتراخى على مجتمعاتها المحلية، خاصة الشباب، فالتكنولوجيا الحديثة، هي العنصر المحرك لتسريع عملية التغيير.

سابعا: خطوات الفوضى الخلاقة

أولى خطوة هي إيجاد الأرضية لخلق الفوضى (غياب الديمقراطية، البطالة، عدم توزيع عادل للثروات)، ثانيا: نشاطات وتقارير منظمات حقوق الإنسان، ثالثا: خروج في تظاهر جماعي، رابعا: استفزاز الأمن من قبل عناصر مندسة أو من قبل مخترقين من جهاز الأمن نفسه، خامسا: سقوط الأمن في انهيار مفاجئ، سادسا: شيوع الفوضى، سابعا: هجوم جماعي من الخارجين عن القانون لترويع الأمن بشكل متزامن في طول البلاد وعرضها، ثامنا: الانقضاض على البقايا الباقية من جهاز الأمن وسحقه بشكل متزامن ومترابط، تاسعا: الدعوة لاستمرار التظاهر لتغييب المتظاهرين عن ما يحدث حقيقة، عاشرا: الدفع ببعض الرموز والمعارضين في الخارج التي يتعلق بها المتظاهرين لحثهم على الاستمرار، إحدى عشر: اللعب بعقول المتظاهرين وتضخيم دورهم لكي يدفعهم هذا لتوهم أنهم يحصلون على مكاسب مع تعبئة إعلامية ضخمة. إثنى عشر: شغل الجهات القادرة على أحداث التوازن مثل الجيش بقضايا فرعيه لشغله عن مهمته الأساسية التي هي الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية، ثلاثة عشر: محاولة زعزعه النظام والجبهة الداخلية لوقف أي محاولات للتهدئة، لكي يبقى الوضع كما هو عليه لكي تسقط الدولة في انقسامات مما يؤدى إلى ثوره عارمة. وفى النهاية لا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوات مسلحة مكلفة وبدون إطلاق رصاصه واحدة، بل يكفي رفع شعار «تأييد حق الشعب في رفع الاستبداد عنه» حتى ينخرط الشارع في حرب بالنيابة تكون بمثابة فوضى خلاقة أو بناءة.

إن ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية «ديمقراطية توافقية» المتطابقة مع مجتمع متعدد وطائفي على غرار ما يحدث في العراق ولبنان، كما جرت عملية التفكيك للسودان يخطط لإيجاد دولة قبطية في مصر، حيث طالب بابا الفاتيكان "بنيديكت السادس" بحماية دولية للمسيحيين بمصر وفي العالم العربي.

الغاية التي تحتل المرتبة الأولى في الأهداف الإستراتيجية الأميركية هي الحفاظ على التفوق الأميركي، ولذلك هي تسعى بأي ثمن وبأي وسيلة إلى توفير الاستقرار والازدهار والأمن للمجتمع الأميركي أولاً ومن ثم للحلفاء من جهة وإغراق الآخرين بالفوضى والتخلف والحروب الأهلية من جهة أخرى. وهذه المعادلة دعت الولايات المتحدة إلى عدم التقيّد بآليات الأمم المتحدة حتى يكون تدخلها الاستباقي مباحاً وأكثر ردعاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القومية.

ثامنا: خريطة الشرق الأوسط الجديدة

تعود هذه الخريطة إلى سنة 1983، حيث وافق حينها الكونغرس الأمريكي على مشروع المستشرق البريطاني "برنارد لويس" "Bernard Lewis" الذي أطلق عليه: «حدود الدم Blood borders، والذي تبناها العقيد الأمريكي "رالف بيترز" "Ralph Peters" في مقاله: حدود الدم: كيف ستبدو الخريطة الأفضل للشرق الأوسط؟»[15]، هذا المشروع الذي يهدف إلى تقسيم وتفتيت الدول العربية والإسلامية إلى دويلات على أساس ديني ومذهبي وطائفي، حيث يرى بيترز أن حدود دول الشرق الأوسط التي وضعها "تشرشل"، تشكيلة من طوائف وأقليات وعرقيات تعيش حالة قمع وديكتاتورية أنظمة مستبدة غير شرعية مسببة للدم.

في الوقت الذي يعاني فيه الشرق الأوسط من مشاكل أكثر بكثير من موضوع الحدود وحدها، مشاكل تمتد من الركود الثقافي الذي تتسبَّب فيه عدم المساواة إلى التطرف الديني القاتل فإن العقبة الكبرى التي تعيق محاولة فهم الفشل الشامل للمنطقة ليس الإسلام بل هو الحدود الدولية المشوَّهة والتي تبدو مقدسة في نظر الدبلوماسيين.[16]

تهدف إستراتيجية الفوضى الخلاقة في إطار إقامة الشرق الأوسط الكبير إلى خلق حالة عدم الاندماج داخل النسيج الاقتصادي – الاجتماعي في دول المنطقة على أساس هندسة جديدة.[17] وتعتبر ما تسمى «الثورات العربية» تسارعا للتاريخ الذي يعني إيقاع التغير في زمن محدد، فكلما زاد التغير في الفترة ذاتها تباعا، كلما دل ذلك على حالة التسارع، وهو يتميز «بالمؤقتية» والاضطراب والتعقيد في الدراسة نظرا لعدم الثبات.[18]

وحسب الخريطة التالية تظهر الهندسة الجديدة للشرق الأوسط على شكل دويلات:

Ralph Peters, Blood borders : How a better Middle East would look ?, AFJ : armed forces journal/blood_borders, june 1, 2006.

وقد قسم رالف بيترز الشرق الأوسط الجديد[19] كالتالي:

1. الكيان الصهيوني: قضية الحدود الأكثر حساسية للقراء الأمريكيين وهي الكيان الصهيوني وأملها في العيش بسلام معقول مع جيرانها وأنها سوف تضطر للعودة إلى حدود ما قبل 1967 مع تعديلات محلية أساسية من أجل مسائل الأمن المشروعة.

2. دولة كردستان: هناك ما بين 27 مليون و36 مليون كردي يعيشون في المناطق المتاخمة في الشرق الأوسط، الشيء الذي يجعل الأكراد المجموعة الاثنية الأكبر في العالم التي ليس لها دولة خاصة بها والأسوأ من ذلك فقد تم اضطهاد الأكراد من قبل كل حكومة تسيطر على التلال والجبال التي عاشوا فيها. كان ينبغي على الولايات المتحدة تقسيم العراق إلى ثلاث دول صغرى، وسيؤخذ من أراضي إيران

وتركيا وسوريا لتشكيل النسيج الجديد الكردي.

3. لبنان الكبرى، ستضم لبنان والأراضي السورية.

4. مملكة الأردن الكبرى: إلى جانب الأردن ستقتطع من الأراضي السعودية.

5. دولة شيعية عربية، ستتشكل هذه الدولة من الجنوب العراقي وبعض الأراضي الإيرانية.

6. الدولة السنية العربية، وستتشكل من بقية الأراضي العراقية السنية.

7. الدولة المقدسة الإسلامية، تكون مركزها العربية السعودية.

8. السعودية ستفقد أراضي لصالح الأردن، واليمن، الدولة الشيعية العربية، والدولة المقدسة الإسلامية.

9. اليمن ستأخذ من الأراضي السعودية.

10. الإمارات العربية ستفقد أراضي للدولة الشيعية العربية، وستكون دبي مقاطعة مستقلة غنية.

11. إيران، ستفقد أراضي لصالح الدولة الكردية ولصالح أذربيجان وبلوشستان الحرة.

12. دولة بلوشستان الحرة والتي ستأخذ أراضي من أفغانستان وإيران.

تاسعا: مستقبل القضية الفلسطينية في إطار الشرق الأوسط المتحرك

على مستوى الشعوب حصلت حركة كبيرة وهي كيننة وعي وحركة الشعوب العربية في سياسات قطرية. فبعد الحرب الطائفية في لبنان شهدنا نزعات سياسية انعزالية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني. وبعد سنين أصبح هناك نزاع خفي كامن بين لبنان وسوريا، وبعدها بين الفلسطينيين ودول عربية أخرى، وأخيرا بين الضفة وقطاع غزة والشعب الفلسطيني قبل الثورات العربية.[20] هذا التغيير الكبير ربما يحمل اتجاهات عدة وعليه يمكن وضع السيناريوهات المحتملة التالية:

السيناريو الأول: إيجابي هو أن تتطور حركات التغيير والإصلاح والثورات إلى مشروع قومي يخرج عن دائرة القطرية. وهو سيناريو بشكل اتجاهات إسلامية متقاربة في الفكر.

السيناريو الثاني: المحتمل هو الحد من حركات التغيير والإصلاح ولكن الانكفاء القطري محلي ينشغل بالمشاكل القطرية والتنمية والاقتصاد. أي أنها حالة تغيير انكفائية قطرية (الحالة المصرية والحالة التونسية)

السيناريو الثالث: هو عدم نجاح حركات التغيير لا في مشروع إصلاحي قطري ولا في إيجاد حلول للأزمات المتفاقمة وبالتالي دورة فاشلة تؤدي إلى عودة أنظمة الاستبداد والقهر.

السيناريو الرابع: استغلال العدو حالة الهشاشة والاهتزاز لإنشاء حالة جديدة مبنية على إعادة تفتيت المنطقة على أسس طائفية وعرقية، وبالتالي تقسيم المقسم وإعطاء هويات عرقية وطائفية للمنطقة.

السيناريو الخامس: هو تفكك العلاقات العربية- العربية وازدياد الخلافات حول القضايا الجوهرية وظهور خلافات جديدة وازدياد دور الكيان الصهيوني في سياق التفاعلات العربية-العربية، وهيمنتها على مجمل المنطقة.

السيناريو السادس: التحالف المؤقت مع إيران وتركيا، فرغبة الكيان الصهيوني في الهيمنة، ورابطة الدول العربية بهاتين الدولتين هو الإسلام، وإمكانية حصول إيران على السلاح النووي، يمكن أن يكون عاملا محددا لتحقيق هذا السيناريو، مما يحول من تحقيق ذلك هو الضغوطات الأمريكية على الدول العربية عموما وعلى دول الخليج خاصة لرفض أي إجراء لبناء الثقة بين إيران والدول العربية.

هذه السيناريوهات مطروحة بقوة ونحن نرجح السيناريو الثالث الأكثر احتمالا لمنطقة الشرق الأوسط، ويبدو أن التغيير الذي حدث والانقلاب العسكري في مصر، يعطينا صورة واضحة لهذا السيناريو. أما بالنسبة للسيناريو الرابع فقد بدأ تجسيده على أرض الواقع في الحالة المصرية والحالة الليبية والسورية[21].

الهوامش

1. بهجت قرني، النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة: عدسة مفهومية بديلة، في مجموعة باحثين، الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، تحت إشراف بهجت قرني، الطبعة الأولى، بيروت 2011، ص. 51.

2. Samuel P. Huntington, «Troisième vague : les démocratisations de la fin du XXe Siècle», Traduit par Françoise Burgess, Nouveaux Horizons, Paris, 1996.

3. James Mayall, «Democracy and International Society», International Affairs, Vol.76, N°, January 2000, P. 61.

4. Jesse Helms, «Entering the pacific century», Heritage Foundation, Washington D.C., 1996, P. 6

5. فرنسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ وآخر البشر»، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1993.

6. فرنسيس فوكوياما، التاريخ و11 سبتمبر، في كين بوث وتيم ديون، « عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي»، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسة مترجمة رقم 22، الطبعة الأولى، أبو ظبي 2005، ص.39.

*تركيزنا على الدول العربية والإسلامية لأنها أصبحت محور الإستراتيجية الأمريكية بجعلها المنطقة الوحيدة لتصدير الإرهاب ومصدر التهديد، فمن مصلحتها حماية إسرائيل من أية انتفاضة عربية.

7. Yale H. Ferguson et James N Roseneau, «De la superpuissance avant et après le 11 Septembre 2001, Une perspective post - internationale.», Etudes Internationales, Québec, Volumes XXXV, N° 4, Décembre 2004, P.223.

8. فرنسيس فوكاياما، «التاريخ و11 سبتمبر» في كين بوث وتيم ديون، « عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي»، مرجع سابق، ص. 40.

9. المرجع نفسه.

10. نفس المرجع، ص.ص. 133-134.

11. Francis Fukuyama, «State building : Gouvernance et Ordre du monde au XXIe siècle », Traduit de l'anglais américain par : Denis- Armand Canal, la Table Ronde pour la traduction française, Paris 2005.

12. آلان جوكس، « إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة»، ترجمة: غازي برو، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص.ص 255-260.

13. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الجزائر: ديوان المطبوعات

الجامعية،2005،ص 53.

14. بهجت قرني، مواجهة تحدي التغيير وضرورة الهندسة الاجتماعية»، في «مجموعة باحثين، الشرق الأوسط المتغير، المرجع السابق، ص.ص 313- 323.

15. Ralph Peters, Blood borders : How a better Middle East would look ?, AFJ : armedforcesjournal/blood_borders, june 1, 2006.

16. رالف بيترز، حدود الدم: كيف ستبدو الخريطة الأفضل للشرق الأوسط، في .http://guliistan 06/02/worldpress.com/2014

17. Jérôme Gygax, Du « Chaos constructif » à la guerre de démocratisation au Moyen Orient : un échec planifié?, Mediapart, 15 oct 2015, http:// blogs.mediapart.fr.

18. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر 1994.

19. رالف بيترز، حدود الدم: كيف ستبدو الخريطة الأفضل للشرق الأوسط، في .http://guliistan 06/02/worldpress.com/2014

20. مركز الدراسات الإستراتيجية، «ندوة فلسطين في خطاب الثورات العربية.»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 141، شتاء/ ربيع 2012، ص.ص. 13- 21

21. رباحي أمينة، مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي باستعمال نظرية الاحتمالات: دراسة للتوجهات الإسرائيلية، مجلة ستراتيجيا للدراسات الدفاع والاستقبالية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد 3، السداسي الأول 2015، ص.ص. 6- 31.

المـــراجـع

المراجع بالعربية

- آلان جوكس، «إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة الهيمنة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة»، ترجمة: غازي برو، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت 2005.
- بكري (مصطفى)، «الفوضى الخلاقة أم المدمرة؟ مصر في مرمى الهدف الأمريكي»، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة 2006.
- بلوم (ويليام)، «الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم»، ترجمة: كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 463، الطبعة الأولى، القاهرة 2002.

- بوث (كين) وديون (تيم)، «عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي»، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسة مترجمة رقم 22، الطبعة الأولى، أبو ظبي 2005.
- تاير (برادلي أ.)، «السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول»، ترجمة عن العبرية: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم/ مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، بيروت 2004.
- تيري (جانيس.ج)، «السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة»، الدار العربية للعلوم- ناشرون/Pluto Press، ترجمة: حسان البستاني، الطبعة الأولى، بيروت 2006.
- الرفاعي (رنا أبو ظهر)/ قبيسي (محمد)، «أمريكا...والشرق الأوسط الجديد»، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2004.
- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
- فرنسيس فوكوياما، «نهاية التاريخ وآخر البشر»، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1، 1993.
- اللاوندي (سعيد)، «الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب»، مبادرات الإصلاح نصوص ووثائق، مكتبة النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة 2005.
- اللاوندي (سعيد)، «أمريكا- أوروبا، سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط : ملامح أولية لوفاق دولي جديد»، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، يناير 2006.
- مجموعة باحثين، الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، تحت إشراف بهجت قرني، الطبعة الأولى، بيروت 2011.
- هنتغتون (صامويل)، «صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي»، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة، محمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا 1999.
- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر 1994

المقالات

- رباحي أمينة، مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي باستعمال نظرية الاحتمالات: دراسة للتوجهات الإسرائيلية، مجلة ستراتيجيا للدراسات الدفاع والاستقبالية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد 3، السداسي الأول 2015، ص.ص. 6- 31.

- مركز الدراسات الإستراتيجية، «ندوة فلسطين في خطاب الثورات العربية.»، مجلة شؤون الأوسط، العدد 141، شتاء/ ربيع 2012، ص.ص. 13- 21
- رالف بيترز، حدود الدم: كيف ستبدو الخريطة الأفضل للشرق الأوسط، في http:// guliistan. (06/02/worldpress.com/2014

باللغة الأجنبية

- Huntington (Samuel P.), «Troisième vague : les démocratisations de la fin du XXe Siècle », Traduit par Françoise Burgess, Nouveaux Horizons, Paris, 1996.
- Fukuyama (Francis), «State building : Gouvernance et Ordre du monde au XXIe siècle », Traduit de l'anglais américain par : Denis- Armand Canal, la Table Ronde pour la traduction française, Paris 2005.
- Ferguson (Yale H.) et Roseneau (James N), « De la superpuissance avant et après le 11 Septembre 2001, Une perspective post - internationale. », Etudes Internationales, Québec, Volumes XXXV, N° 4, Décembre 2004, P.223.
- Gygax (Jérôme), Du « Chaos constructif » à la guerre de démocratisation au Moyen Orient : un échec planifié ?, Mediapart, 15 oct 2015, http:// blogs. mediapart.fr.
- Helms (Jesse), «Entering the pacific century», Heritage Foundation, Washington D.C., 1996, P. 6
- Mayall (James), «Democracy and International Society», International Affairs, Vol.76, N°, January 2000, P. 61.
- Peters (Ralph), Blood borders : How a better Middle East would look ?, AFJ : armedforcesjournal/blood_borders, june 1, 2006.